٥. سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وفي العمالة الريفية

إن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة ليس بالمهمة السهلة، ولكن يمكن إحراز تقدم ويمكن في بعض الأحيان أن تكون التدخلات البسيطة قوية إلى حد كبير. ومن الممكن أن تعمل السياسات والاستراتيجيات والمشاريع المصممة بعناية في إطار الأعراف الثقافية القائمة، من خلال القطاعين العام والخاص، بطرائق تعود بالفائدة على كل من المرأة والرجل (الإطار ٩). والتوصيات المحددة لسد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الأراضي، والنفاذ إلى أسواق العمل الريفية، والحصول على الخدمات المالية، ورأس المال الاجتماعي، والتكنولوجيا تشمل الخطوات المبينة أدناه.

سد الفجوة في ما يتعلق بالحصول على أراضٍ[١٧]

لقد اعترفت الحكومات منذ أمد طويل بأهمية الحيازة المضمونة للأراضي في تحقيق التنمية الزراعية المنصفة والمستدامة. ومع ذلك لم تستفد المرأة دوماً من الجهود العامة المتعلقة بتوزيع الأراضي وتحديد ملكيتها، بل وشهدت في بعض الحالات تآكل حقوقها العرفية عندما مُنحت الحقوق الرسمية لأرباب الأسر المعيشية الذكور. وحاولت حكومات كثيرة تعزيز حقوق الحيازة الخاصة بالنساء في إطار الزواج وكأفراد، ولكن هذه الجهود كثيراً ما أحبطها مزيج من الممارسات القانونية والثقافية التي ما زالت تحابي الرجل.

ففي أمريكا اللاتينية، مثلاً، يمثل الميراث أكثر المصادر شيوعاً لنقل ملكية الأراضي، ولكن البنات تقل كثيراً احتمالات أن يرثن أرضاً. وقد أدخلت بلدان كثيرة في الإقليم إصلاحات قانونية عززت حقوق المرأة المتزوجة بشأن الأراضي، ولكن الجهود المتعلقة بمنح حقوق ملكية الأراضي لم تيسر دائماً ممارسة إدراج أسماء الأزواج والزوجات على حد سواء. وفي آسيا، يكون للمرأة عادةً الحق القانوني في امتلاك أرض، ولكن كثيراً ما تناضل المرأة للإصرار على هذا الحق. وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تسود نظم الملكية العرفية، يحابي قادة المجتمعات المحلية عادةً الذكور على الإناث في ما يتعلق بتخصيص الأراضي، من حيث الكم والنوع على حد سواء. وحيثما تسود الملكية الخاصة، تملي عموماً الأعراف الثقافية أن يمتلك الرجل أرضاً ويرثها بينما يتحقق حصول المرأة على الأرض من خلال علاقتها بقريب ذكر.

القضاء على التمييز بمقتضى القانون

حيثما كانت الحقوق القانونية الإلزامية المتعلقة بالأراضي منحازة للرجال على حساب النساء، تتمثل استراتيجية أساسية في استعراض وإصلاح جميع التشريعات الوطنية المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية. ومع أن قوانين الأراضي هي نقطة الانطلاق، ينبغي النظر أيضاً في التشريعات ذات الصلة. فقوانين الأسرة والزواج، والأحكام المتعلقة بالميراث، وقوانين الإسكان هي مجالات قانونية هامة جميعها تلعب دوراً مسانداً في كفالة معاملة الرجل والمرأة معاملة متكافئة في ما يتعلق بالسيطرة على الأراضي.[١٨]

التسليم بأهمية وتأثير الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي

لقد منحت بلدان كثيرة المرأة حقوقاً قانونية رسمية في ما يتعلق بالميراث والملكية بخصوص الأراضي، ولكن الممارسات العرفية – وعدم قدرة نساء كثيرات على الإصرار على حقوقهن القانونية – معناها أن الأحكام القانونية الرسمية كثيراً ما لا تُتبع. وفي بلدان كثيرة، تكون التقاليد أقوى من القانون في ما يتعلق بقضايا الأراضي. فالمعارضة من جانب سلطات الإصلاح الزراعي، واتحادات الفلاحين، والسلطات القروية، وأرباب الأسر المعيشية من الذكور يمكن أن تحبط جهود الإصلاح الزراعي الرامية إلى منح حقوق قانونية في ما يتعلق بالأراضي لكل من المرأة العازبة والمرأة المتزوجة. ومن الصعب إنفاذ الحقوق القانونية إذا كانت لا تُعتبر مشروعة؛ ومن ثم فإن التسليم بالحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي والعمل مع قادة المجتمعات المحلية هو

[١٧] يستند هذا القسم إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة ٢٠١٠ح، الذي يقدم استعراضاً مستفيضاً للمؤلفات ذات الصلة. وتتضمن الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Agarwal (١٩٩٤)، وAgarwal (٢٠٠٣)، وLastarria–Cornhiel (١٩٩٧)، وDeere (٢٠٠٣)، وDeere وLeón (٢٠٠٣)، وDeere وDoss (٢٠٠٦).

[١٨] تتاح معلومات إضافية عن المرأة ووضعها بمقتضى القانون على الموقع الشبكي للبنك الدولي "Women, business and the law" (http://wbl.worldbank.org/).

الإطار ٩
Mama Lus Frut: العمل معاً من أجل التغيير

يسيطر على إنتاج زيت النخيل في بابوا غينيا الجديدة المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، ويوجد تفريق بالغ حسب الجنس في ما يتعلق بحصاد أشجار نخيل الزيت: فالرجال يقطعون باقات الثمار الطازجة من الأشجار، بينما تجمع النساء الفاكهة السائبة من الأرض ويحملنها إلى جانب الطريق حيث يأخذها مشغّلون من المطحن. وأدوار الجنسين هذه مترسخة بشكل ثابت في الثقافة المحلية وفي المؤسسات المحلية.

وتجري تعبئة عمل الأسرة من أجل الحصاد. ومع أنه كان يُفترض ضمناً في الماضي أن رب الأسرة المعيشية سيعوّض أفراد الأسرة عن عملهم بواسطة الدخل الذي يتحقق من إنتاج نخيل الزيت، كثيراً ما كانت الإناث في الأسر المعيشية لا يتلقين في حقيقة الأمر أي تعويض عن عملهن. وفي كثير من الحالات، أدى هذا إلى نزاعات داخل نطاق الأسر المعيشية وإلى امتناع النساء عن العمل في جمع الثمار السائبة وتركيزهن بدلاً من ذلك على إنتاج الخضر، الذي يتيح لهن أن يكسبن دخلاً ويحتفظن به.

وقد أدركت صناعة نخيل الزيت المحلية أن نسبة تتراوح من ٦٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة من الثمار السائبة كانت لا تُجمع. وحاولت الصناعة زيادة نسبة الثمار السائبة في مجموع الحصاد من خلال مبادرات متعددة. فأولاً، أخّرت توقيت جمع الثمار السائبة مراعاةً للقيود التي تواجهها المرأة من حيث الوقت. ثم قامت بتوزيع شبكات خاصة وجعلت من الأيسر حمل الثمار السائبة إلى جانب الطريق. ولم تنجح أي من هاتين المبادرتين، لأنهما لم تقدرا تقديراً صحيحاً سبب عدم قيام النساء بجمع الثمار.

وأخيراً، بدأ في سنة ١٩٩٧ تطبيق نظام 'Mama Lus Frut' لكفالة حصول النساء على مدفوعات نظير عملهن. وحصلت النساء على شبكات فردية من أجل الحصاد وعلى بطاقات فردية للحصول على مدفوعات الحصاد، وحصلن على دخلهن الشهري الخاص بهن استناداً إلى وزن الثمار التي كن يجمعنها، وأصبحن يودعن مباشرةً تلك المدفوعات في حساباتهن المصرفية الشخصية. ونتيجة لذلك، زاد عدد النساء المشاركات في هذا النظام بأكثر من الضعف وزادت كمية الثمار السائبة التي تنقل إلى المطاحن زيادة كبيرة. وبحلول سنة ٢٠٠١، كانت نسبة قدرها ٢٦ في المائة من دخل أصحاب الحيازات الصغيرة من نخيل الزيت تُدفع إلى النساء مباشرةً. وقد كان رد فعل الرجال لذلك إيجابياً لأن تقسيم العمل بين الجنسين ظل دون تغيير وقلّت النزاعات التي تحدث في نطاق الأسر المعيشية بشأن حصاد زيت النخيل.

المصادر: Kosczberski، ٢٠٠١ وWarner وBauer، ٢٠٠٢.

أمر أساسي لكفالة حماية حقوق المرأة. وفي حقيقة الأمر، قد يتيح تعزيز حقوق الاستخدام التقليدية بالنسبة للأرامل والمطلقات حيازة مضمونة بدرجة أكبر بالنسبة لهن حتى في الحالات التي توجد فيها مقاومة لملكيتهن الكاملة للأراضي.

تثقيف المسؤولين وتقييم أدائهم بشأن الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين

قد لا يكون المسؤولون المحليون عن الأراضي على دراية بقوانين وأهداف الإنصاف بين الجنسين أو يفتقرون إلى ما يلزم من آليات وأدوات وإرادة لتنفيذ تلك القوانين والأهداف. ومن اللازم دعم التشريعات بلوائح وقواعد وخطوط توجيهية تتعلق بالمرأة تحديداً وتثقيف المسؤولين في وزارات الزراعة، ومؤسسات الأراضي، والأجهزة الأخرى بشأن تنفيذ موقف القانون في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويلزم أيضاً تدريب ذو صلة من أجل الموظفين الذين يعملون في المؤسسات المختلفة التي تطبِّق الحقوق المتعلقة بالأراضي وتقوم بإنفاذها، بما في ذلك هيئات تسجيل الأراضي، ومكاتب المساحة، وأجهزة منح الملكية، وقضاة ومحاكم الأراضي. ويمكن أن يساعد في هذا الصدد أيضاً وجود عمالة في هذه المؤسسات متوازنة بين الجنسين. وحيثما كان ذلك ملائماً، ينبغي تقييم أداء المسؤولين مقابل الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تيسر مشاركة المنظمات النسائية في هذه العملية تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي رصد الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين بخصوص الحصول على الأراضي وأمن الحيازة، وينبغي مساءلة المسؤولين عن تحقيق هذه الأهداف.

وفي نيكاراغوا، تضمنت عملية إضفاء الطابع القانوني على الملكية، التي ساعد مكتب شؤون المرأة على تنسيقها،

تدريباً للمسؤولين هدفه هو إرهاف إحساسهم بشأن قضية المساواة بين الجنسين، وحملات إعلامية بشأن إدراج المرأة ضمن العملية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ح). وقد ساعد هذا على إذكاء الوعي وإيجاد قبول في أوساط الرجال والنساء بشأن حقوق المرأة في ما يتعلق بالأراضي، وإن كانت تلزم جولات متعددة من هذا التدريب.

تثقيف المرأة بشأن الحقوق المتعلقة بالأراضي

إن الارتقاء بمستوى الدراية القانونية لدى المرأة، وزيادة نشر المعلومات وزيادة جعلها في المتناول، وإنشاء خدمات قانونية داعمة هي أمور أساسية في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج المتعلقة بالأراضي. والدراية القانونية تعني أن تكون المرأة على وعي بحقوقها القانونية وأن تعرف كيف يمكن إنفاذ تلك الحقوق وحمايتها. ويجب على المسؤولين عن تنفيذ البرامج المتعلقة بالأراضي أن يعملوا بنشاط على تثقيف كل من الرجل والمرأة بشأن الأحكام المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وإمكانية منح الزوجين ملكية مشتركة للأراضي، وذلك بدلاً من معاملة هذا القرار كمسألة خاصة بينهما (Ikdahl، ٢٠٠٨؛ وBrown، ٢٠٠٣).

ويمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني فعالة في العمل على محو الأمية القانونية. ففي موزامبيق، عندما أُدمج التشريع المتعلق بالأراضي ضمن برامج محو الأمية أو عندما قامت منظمات غير حكومية بتوزيع معلومات عن قانون الأراضي بصورة متكررة على امتداد فترة زمنية طويلة، زادت احتمالات أن تصبح النساء على علم بحقوقهن المتعلقة بالأراضي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ح).

والقضايا المتعلقة بحيازة الأراضي كثيراً ما تكون مثيرة للنزاع لأنها بالغة الأهمية، وقد تتعرض المرأة التي تسعى إلى الإصرار على حقها لضغوط من الأسرة ومن المجتمع المحلي. وتوفير حماية قانونية وخدمات قانونية ميسورة التكلفة هو أمر بالغ الحيوية في هذا الصدد. وقد يكون وجود مراكز قانونية متنقلة مزودة بموظفين مدربين في ما يتعلق بقضايا الأراضي حلاً مفيداً أثناء تنفيذ برامج إضفاء الطابع الرسمي على الأراضي.

كفالة الاستماع إلى صوت المرأة

يشكل التمثيل المجدي خطوة هامة نحو مساعدة المرأة على الحصول على حقوق ثابتة. ويمكن أن تكون المنظمات النسائية فعالة في تعزيز المشاركة المحلية، وإيجاد توافق آراء، وإذكاء الوعي على جميع المستويات. والدور الذي تلعبه المنظمات النسائية هو دور بالغ القيمة لأن المرأة لا تكون عموماً ممثلة تمثيلاً جيداً في هيئات صنع القرار، وكثيراً ما تكون تلك المنظمات فعالة في الضغط من أجل إشراك المرأة في البرامج الحكومية على قدم المساواة مع الرجل.

وتوفر رواندا مثالاً للكيفية التي يمكن بها لمؤسسات الدولة ولمنظمات المجتمع المدني أن تعمل سوياً لكفالة حقوق المرأة في ما يتعلق بالأراضي. فقد أصلحت رواندا بنجاح تشريعاتها المتعلقة بالميراث وأصبحت لديها الآن ظروف قانونية تعتبر من بين أفضل الظروف القانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المجالات. وقد أتاحت مشاركة المرأة في أجهزة الحكم المحلي سن القوانين الجديدة. ويفرض الدستور الصادر سنة ٢٠٠٣ أن تمثل النساء نسبة قدرها ٣٠ في المائة من جميع النواب الذين يتخذون القرارات.

كذلك، في جمهورية تنزانيا المتحدة، تضم الأجهزة القروية المختصة بالأراضي، التي تتولى تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، سبعة أعضاء يجب أن يكون ثلاثة منهم من الإناث (Ikdahl، ٢٠٠٨). ولقيت عملية إصدار الشهادات المتعلقة بالأراضي في إثيوبيا ترحيباً بوصفها عملية فعالة ومنخفضة التكلفة وسريعة وشفافة، وتعززت الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق هذه العملية لأن لجان إدارة الأراضي على المستوى المحلي ملزمة بأن يكون من بين أعضائها امرأة واحدة على الأقل.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لم تكن المرأة تحصل على سند ملكية إلا عندما بدأ الاتحاد النسائي اللاوي يشارك في برامج منح سندات ملكية الأراضي. ويعمل الاتحاد على المستويين الوطني والمحلي وكان نشطاً في إعلام الرجال والنساء على حد سواء بشأن عملية منح سندات الملكية وبشأن حقوقهم القانونية، إلى جانب مساعدته على صياغة إجراءات مراعية لقضية المساواة بين الجنسين وعلى تدريب الموظفين الميدانيين المحليين على تطبيق تلك الإجراءات.

ويجب أن تكون المرأة جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ البرامج المتعلقة بالأراضي. ويمكن أن يساعد تدريب أفراد المجتمع المحلي كمساعدين قانونيين وطبوغرافيين ووسطاء لتسوية النزاعات على بناء المهارات المجتمعية وزيادة احتمالات معالجة شواغل المرأة.

تكييف الإجراءات البيروقراطية

يمكن أن تكون خطوات بسيطة، من قبيل إفساح المجال لوجود اسمين على استمارات تسجيل الأراضي، أداة قوية لتشجيع منح ملكية مشتركة وحماية حقوق المرأة في إطار الزواج. ففي البرازيل، ضُمنت للمرأة حقوق متكافئة في ما يتعلق بالأراضي الموزعة من خلال الإصلاح الزراعي في سنة ١٩٨٨، ولكن لم تُسجل سوى قلة من النساء كمستفيدات لأن استمارات التسجيل لم تذكرهن إلا كمعالات. فقد تم تغيير الاستمارات في سنة ٢٠٠١ لكي تشمل أسماء

كلا الزوجين باعتبارهما مشتركين في تقديم الطلب أو باعتبارهما مستفيدين مشتركين (Deere، ٢٠٠٣).

وكثيراً ما تفتقر المرأة الريفية إلى المستندات (من قبيل سجلات الميلاد) اللازمة للحصول على سندات ملكية الأراضي، ومن ثم فإن تيسير الحصول على هذه المستندات قد يكون ضرورياً. ووضع صور فوتوغرافية للملاك على شهادات ملكية الأراضي يمكن أن يقلل من احتمالات الغش والتلاعب. فبرنامج الأراضي الخاص بإثيوبيا، مثلاً، يقتضي أن تحمل الشهادات الخاصة بالنساء صورهن الفوتوغرافية للمساعدة على كفالة احتفاظهن بالسيطرة على أراضيهن. وقد عُزي إلى هذا الإجراء الفضل في تحسين أمن الحيازة ويسّر قيام المرأة بتأجير الأرض التي تملكها (Deininger وآخرون، ٢٠٠٧).

جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين من أجل تصميم السياسات ورصدها

يمكن أن يساعد جمع بيانات مفصلة حسب كل جنس من الجنسين على تحسين تصميم وفعالية برامج منح سندات ملكية الأراضي. ففي كمبوديا، مثلاً، أجرى مشروع بشأن منح سندات ملكية الأراضي تقييماً اجتماعياً قبل التنفيذ، كشف عن استبصارات مفيدة بشأن انعدام المساواة بين الجنسين وملكية الأراضي استُخدمت لاحقاً لكي يهتدي بها تنفيذ البرنامج. ويدلل كون ٧٨ في المائة من سندات الملكية الجديدة قد صدرت بأسماء الأزواج والزوجات المشتركة على نجاح المشروع في كفالة إشراك المرأة في الملكية.

سد الفجوة في أسواق العمل الريفية[١٩]

يمثل العمل بالنسبة لمعظم النساء في البلدان النامية الأصل الرئيسي الذي يمتلكونه. وتتسم الزراعة بأهمية خاصة كمصدر للعمالة الذاتية وللعمالة بأجر، لا سيما بالنسبة للنساء اللائي يفتقرن إلى تدريب أو موارد من أجل العمالة في قطاعات أخرى (ولا سيما بالنسبة للرجال الذين يفتقرون إلى ذلك أيضاً). كذلك تساهم الزراعة، عندما يُنظر إليها في هذا السياق، في التخفيف من وطأة الفقر. فالنمو الزراعي يولّد طلباً على اليد العاملة ويضيف ضغطاً صعودياً على الأجور الحقيقية لليد العاملة غير الماهرة. ولكلا هذين الأمرين انعكاسات إيجابية بالنسبة للرجال الفقراء وللنساء الفقيرات، ولكن بالذات بالنسبة للنساء الفقيرات (انظر الفصل ٣).

ومبدأ أن كلا من العمالة ونوعية العمل مهم ينعكس في الغاية ١ باء للهدف الإنمائي ١ للألفية: "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما يشمل النساء والشباب". ويدعو جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن "العمل اللائق" من أجل تحقيق الهدف الإنمائي ١ باء للألفية إلى تحقيق أربعة غايات تشمل توليد العمالة وكذلك الحماية الاجتماعية، وإنفاذ معايير وأنظمة العمل، والحوار الاجتماعي.

استهداف المفاضلات المتعددة للمرأة

ربما كانت قضية المساواة بين الجنسين الأوثق صلة بالمشاركة في سوق العمل هي قضية الوقت المخصص لدوري المرأة الإنتاجي ودورها المتمثل في استمرارية الحياة، وهذا الوقت يعكس الأعراف الاجتماعية والمسؤوليات المتعلقة بتربية الأطفال. وكما ذُكر في الإطار ٣ (انظر الصفحة ١٤)، تقوم المرأة في معظم المناطق الريفية بمعظم العمل المتعلق برعاية الطفل، وإعداد الطعام، والمسؤوليات الأسرية الأخرى من قبيل جمع الوقود وجلب الماء. وتشارك المرأة أيضاً مشاركةً كبيرة في الإنتاج الزراعي بدون أجر. وعندما تؤخذ في الحسبان الأنشطة الأسرية جميعها، تعمل المرأة عموماً ساعات أطول من ساعات عمل الرجل. وتواجه المرأة مفاضلات متعددة في ما يتعلق بتخصيص وقتها. وبدون وجود سياسات واستثمار في تكنولوجيات موفرة للعمل، كثيراً ما تكون المشاركة في سوق العمل خياراً – حتى عندما تتاح الفرص لذلك. وتُناقش على حدة التكنولوجيات الموفرة للعمل في القسم الذي يتناول "سد الفجوة في مجال التكنولوجيا" (انظر الصفحة ٥٦).

ويتطلب أيضاً تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل أن تهيئ الحكومات مناخاً جيداً للاستثمار وذلك عن طريق تعزيز حقوق الملكية وتوفير المنافع العامة من قبيل الطرق والكهرباء والماء. وعدم التكافؤ بالنسبة للمرأة في ما يتعلق بالحصول على الأصول والموارد من قبيل الأراضي يحد من الخيارات المتاحة أمامها بشأن العمالة الذاتية. وتيسير الحصول على الحطب والماء والنفاذ إلى الأسواق يخفف من القيود التي تواجهها المرأة من حيث وقتها ويمكن أن يُحدث فارقاً ثميناً في قدرتها على المشاركة في العمالة وفي العمالة لحسابها الخاص. ومن اللازم إشراك المرأة في التخطيط الاستثماري من البداية. ففي بيرو، مثلاً، كفلت المشاركة المباشرة من جانب المرأة في تصميم مشروع طرق ريفية إيلاء أولوية أكبر لاحتياجاتها. ولم يقتصر الارتقاء بالمستوى على الطرق التي تربط المجتمعات المحلية، بل امتد إلى مسارات كثيرة

[١٩] يستند التحليل الوارد في هذا القسم إلى Termine (٢٠١٠).

للنقل غير الآلي تستخدمها المرأة في الأغلب وتتجاهلها البرامج الأخرى المتعلقة بالطرق. وأدى ما نجم عن ذلك من انخفاض في الوقت الذين يُنفق في الحصول على إمدادات من الغذاء والوقود إلى تمكين النساء من المشاركة في الأسواق الثابتة وفي الأسواق المتنقلة مشاركة أكبر، وأفادت ٤٣ في المائة منهن بأنهن أصبحن يكسبن دخلاً أكبر (البنك الدولي، ٢٠٠٨).

الحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في ما يتعلق برأس المال البشري

ما زالت المرأة ممثلة ضمن الأميين تمثيلاً مفرطاً إلى حد كبير (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وتحسين حصولها على التعليم وتوفير تعليم أفضل سيساعدان على الحد من قدر من الفجوة في الأجور بين الجنسين، وسيتيحان للمرأة، وهذا هو الأهم،إمكانية التنويع، وذلك بتوسيع نطاق الفرص المتاحة لها. وفي البلدان التي تُعتبر الزراعة فيها مصدراً رئيسياً لعمالة المرأة، ينبغي أن يتناول بناء المهارات الملائمة الثغرات المعرفية وأن يركز على خدمات الإرشاد وعلى التدريب المهني. وستؤثر أيضاً زيادة احتمال حصول المرأة على عمل في قطاع بعينه على خيارات الوالدين بشأن تعليم أطفالهما. ففي الفلبين، من الأرجح أن تحصل المرأة على عمالة غير زراعية مقارنةً بالرجل وهذا يفسر جزئياً كون التحصيل التعليمي للفتيات أعلى (Quisumbing وEstudillo وOtsuka، ٢٠٠٣).

ومن اللازم أن تركز التدخلات على صعيد السياسات على التحاق البنات بالمدارس، وعلى التدخلات الصحية من قبيل التحصين، وعلى التدخلات التغذوية الموجهة إلى الاحتياجات المحددة للمرأة على امتداد دورة عمرها. وقد استُخدمت بنجاح برامج التحويلات الشرطية (انظر الإطار ٨، الصفحة ٤٤)، التي كثيراً ما تكون موجهة إلى المرأة في الأسرة المعيشية، لتحسين تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم ولتحسين تعليم النساء وصحتهن وتغذيتهن (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

استغلال برامج الأشغال العامة

إن العمل غير الرسمي هو مصدر رئيسي من مصادر الدخل بالنسبة للمرأة غير الماهرة بوجه عام، ولكنه يكون كذلك بالذات في أوقات الأزمات. ويمكن أن توفر مشاريع الأشغال العامة دعماً للعاملين غير المهرة، ومن بينهم النساء. وهذه هي مبادرات عامة لتنمية البنية التحتية تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة فيها وتوفر مدفوعات نقدية أو مدفوعات غذائية في مقابل العمل. ولهذه البرامج عدد من المزايا: فهي توفر تحويلات دخل إلى الفقراء وكثيراً ما يكون القصد منها هو تليين الدخل أثناء فترات "الركود" أو "الجوع" من السنة؛ وهي تتصدى لأوجه النقص في البنية التحتية (الطرق الريفية، والري، ومرافق جمع المياه، ومزارع الأشجار، ومرافق المدارس، والعيادات الصحية)؛ وهي تكون عادةً ذاتية التوجيه، بالنظر إلى مستويات الفائدة الخاصة بها المنخفضة نسبياً وكثرة متطلباتها من حيث العمل البدني (Subbarao، ٢٠٠٣)، ومن ثم تترتب عليها تكاليف إدارية أقل مقارنةً بكثير من التدابير الأخرى المتعلقة بشبكات الأمان. وهي أيضاً تحظى بشعبية سياسياً لاشتراطها أن يعمل المستفيدون (Bloom، ٢٠٠٩)، بينما يمكن أن يكون توليد تأييد للتحويلات النقدية المباشرة، لا سيما من المصوتين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، أكثر استعصاءً (راجع مثلاً Behrman، ٢٠٠٧).

وقد أُطلق برنامج شبكة الأمان المنتجة الإثيوبية في سنة ٢٠٠٥ كجزء من استراتيجية الأمن الغذائي الخاصة بالحكومة الإثيوبية ويستفيد منها ما يتجاوز ٧ ملايين فرد يعانون من انعدام أمن غذائي مزمن. ويمثل تقديم الدعم للنساء الحوامل والمرضعات فائدةً هامة بالنسبة لنساء كثيرات. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يمثل إيجاد مرافق لجمع الماء ومبادرات لإعادة تأهيل الأراضي تطوراً إيجابياً بالنسبة للنساء وللرجال على حد سواء. وتستفيد النساء أيضاً من البرنامج عن طريق التغيير الذي يحدث في مواقف الرجال نحو قدرات المرأة من حيث العمل نتيجة للعمل المشترك عادةً في الأشغال العامة. وقد ساعد البرنامج على زيادة استهلاك الأسر المعيشية الغذائي وساهم في تكاليف تلبية احتياجات الأطفال، بما في ذلك تكاليف الملابس والتعليم والرعاية الصحية (Holmes وJones، ٢٠١٠). وقد كانت هذه الفوائد بالغة القيمة في حالة الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث والتي كانت، قبل البرنامج، تتاح أمامها بدائل أقل للحصول على دعم.

وفي الهند، طُبق القانون الوطني لضمانات العمالة الريفية في سنة ٢٠٠٥ بهدف تحسين القدرة الشرائية لدى الريفيين. ويوفر ذلك القانون ضماناً قانونياً لعمالة لمدة ١٠٠ يوم كل سنة للأفراد الراشدين في أي أسرة معيشية ريفية ممن يكونون على استعداد لأداء عمل يدوي لا يستلزم مهارة في المشاريع العامة مقابل الحصول على الحد الأدنى الإلزامي للأجر. وهو يرمي أيضاً إلى تمكين المرأة الريفية بتعزيز مشاركتها في قوة العمل عن طريق حصة مخصصة لها: إذ يجب أن تمثل النساء الثلث على الأقل من جميع العمال المسجلين والذين يكونون قد طلبوا العمل في إطار هذا النظام في كل ولاية. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على دفع أجور متكافئة للرجال والنساء. ويبدو أن وضع المرأة قد تعزز عندما عملت من خلال البرنامج، لا سيما عندما أُتيحت لها الاستفادة من دخل عن طريق حسابها المصرفي الخاص بها. ويتضمن تصميم ذلك القانون توفير مرافق الحضانة، التي يُقصد بها أن تكون وسيلة لزيادة مشاركة المرأة، ولكن الحكم المتعلق بمرافق رعاية الأطفال

ما زال يمثل تحدياً جدياً في ما يتعلق بالتطبيق (Jandu، ٢٠٠٨؛ وHolmes وJones، ٢٠١٠).

تعزيز حقوق المرأة وصوتها

إن انعدام صوت المرأة، لا سيما في المجتمعات الريفية، هو السبب في الفروق بين الجنسين الملحوظة في أسواق العمل الريفية ونتيجة على حد سواء لتلك الفروق. ويمكن أن يساعد إدخال تغييرات مؤسسية على تحقيق فرص العمل اللائق والتمكين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق أسواق العمل وأن يساعد في الوقت ذاته على الحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في سياق العمالة غير الرسمية في قطاع الزراعة. ومن الممكن أن تؤثر السياسات العامة والتشريعات على المواقف العامة وعلى القيم التي تكمن وراء أوجه انعدام المساواة بين الجنسين. والتشريع الحكومي أمر أساسي لضمان توافر ظروف عمالة متكافئة تحمي العاملين عمالة رسمية وموسمية على حد سواء، وذلك لكون العمالة الموسمية ذات أهمية خاصة بالنسبة للمرأة. فعلى سبيل المثال، باستطاعة الحكومات أن تدعم تنظيم العاملات في وظائف غير رسمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تكون المساومة الجماعية والمعايير الطوعية هامة، في ما يتعلق بالتشريع الذي يكون ذا طابع رسمي أكبر. وباستطاعة منظمات المنتجين الريفيين واتحادات العمال أن تلعب دوراً حيوياً في التفاوض على ظروف عمالة أكثر إنصافاً وأكثر أماناً، بما في ذلك أسعار أفضل للمنتجات وأجور أفضل، وفي العمل على تحقيق الإنصاف بين الجنسين وتوفير عمالة لائقة للرجال وللنساء.

ومع ذلك، فإن الرجال هم الذين يسيطرون عموماً على الترتيبات المؤسسية الرأسية والأفقية السائدة (من قبيل منظمات المنتجين، والتعاونيات، واتحادات العمال، ونظم الزرّاع الخارجيين). ومن ثم توجد حاجة إلى تمكين المرأة على نحو فعال في عضوية هذه المنظمات وفي المواقع القيادية فيها لكفالة أن يكون للمرأة الريفية صوت أقوى وقدرة أكبر في ما يتعلق بصنع القرار.[٢٠] وفي الوقت ذاته، من الضروري النهوض بمراعاة قضية المساواة بين الجنسين داخل الهيئات التمثيلية عن طريق تدريب الممثلين في هذه الهيئات من رجال ونساء، وذلك لأن هذا لا يتحقق تلقائياً من خلال مشاركة المرأة. إذ لا تتوافر دوماً لدى المرأة عندما تكون ممثلة في هذه الهيئات القدرة على معالجة القضايا على نحو مراعٍ لقضية المساواة بين الجنسين، لا سيما عندما يكون من المتصور أن أدوار الجنسين صارمة أو عندما تكون هناك معارضة قوية أو تعارض مع مصلحة الرجال. والتدريب على مراعاة قضية المساواة بين الجنسين هام أيضاً بالنسبة للموظفين في المؤسسات التي تعمل مع المرأة وتنفذ سياسات متمحورة حول قضية المساواة بين الجنسين.

[٢٠] تتاح معلومات إضافية عن تمثيل المرأة البرلماني على الموقع الشبكي للاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org).

سد الفجوة في ما يتعلق بالخدمات المالية[٢١]

إن حصول المرأة على الخدمات المالية مرهون بمركزها القانوني والاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع المحلي والأسرة المعيشية. وبعض التدخلات اللازمة لسد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على الخدمات المالية مماثلة لتلك اللازمة لفئات الأصول الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمثل منح المرأة حقوقاً متكافئة في ما يتعلق بالدخول في عقود مالية خطوة أولى حاسمة الأهمية في البلدان التي تحول فيها القيود القانونية والعرفية دون قيام المرأة شخصياً بفتح حساب ادخار، أو الحصول على قرض، أو شراء وثيقة تأمين.

وقد كانت برامج التمويل المتناهي الصغر بالغة الفعالية في التغلب على الحواجز التي تواجهها المرأة في النفاذ إلى أسواق الائتمان الرسمية، على النحو الذي ترد مناقشته في الفصل ٣. وتُبحث أدناه اعتبارات تحسين حصول المرأة على الخدمات المالية.

النهوض بالمعرفة المالية

ينبغي للمؤسسات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تقدم تدريباً من أجل المعرفة المالية لكفالة استطاعة المرأة أن تقارن بين المنتجات وتتخذ قرارات استناداً إلى فهم واضح لخصائص وشروط المنتجات المتاحة (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩). وهذه الجهود يمكن أن تشمل خطوات من قبيل نشر المعلومات والمواد الدعائية في أماكن أو من خلال قنوات يمكن أن تنفذ إليها المرأة، وتبسيط إجراءات تقديم الطلبات وتكييفها حسب مستويات معرفة المرأة للقراءة والكتابة وقدرتها على حساب الأعداد، وتبسيط عقود التأمين والتبليغ بشروطها بواسطة استخدام عبارات وأمثلة يسهل على المرأة الأقل معرفة للقراءة والكتابة أن تفهمها.

[٢١] تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى Fletschner وKenney (٢٠١٠). وتتضمن الدراسات الهامة في هذا الميدان دراسات Berger (١٩٨٩)، وGoetz وGupta (١٩٩٦)، وPitt وKhandker (١٩٩٨)، وHashemi وSchuler وRiley (١٩٩٦)، وBaydas وMeyer وAlfred (١٩٩٤)، وFletschner (٢٠٠٩)، وFletschner وCarter (٢٠٠٨)، وAshraf وKarlan وYin (٢٠١٠)، وPitt وKhandker وCartwright (٢٠٠٦)، وHolvoet (٢٠٠٤)، وHazarika وGuha–Khasnobis (٢٠٠٨)، وBesley (١٩٩٥)، وCarter وBoucher وGuirkinger (٢٠٠٨)، والبنك الدولي (٢٠٠٧أ).

تصميم منتجات تلبي احتياجات المرأة

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً في توفير منتجات التأمين لصغار المنتجين وللمناطق الريفية. إذ يتزايد توفير تأمين المحاصيل وتأمين الثروة الحيوانية، مثلاً، كشبكات أمان للمزارعين. ومع ذلك، تُصمَّم هذه المنتجات عموماً بدون إيلاء الاهتمام الواجب للفروق بين الجنسين، ولا تتضح درجة حصول المرأة على تلك المنتجات. وثمة استثناء من هذا النمط جدير بالذكر هو النهج الذي تتبعه مؤسسة 'BASIX'، وهي مؤسسة كبيرة للتمويل المتناهي الصغر في الهند تقدم تأميناً ضد الأحوال الجوية لأفراد جماعات المساعدة الذاتية النسائية في المناطق المعرضة للجفاف (Fletschner وKenney، ٢٠١٠).

ويقدم عدد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومن المنظمات غير الحكومية تأميناً صحياً للمرأة (الجدول ٢). فالمرض يمكن أن يكون معناه هزة كبيرة في الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة من حيث الموارد، وقد تتأثر بذلك المرأة على وجه الخصوص لأنه من الأرجح أن يكون دور تقديم الرعاية مسنداً إليها. ومن ثم فإن حدوث المرض في نطاق الأسرة يمكن أن يقلل من قدرة المرأة على ممارسة أنشطة مدرة للدخل وأن يُضعف قدرتها على التأثير على القرارات الأسرية.

وتشكل أيضاً الأحداث المتعلقة بالحياة من قبيل الميلاد والوفاة والزواج إلى جانب الطقوس الثقافية الأخرى هزات بالنسبة للأسرة المعيشية الريفية. ويغطي معظم خطط التأمين المتناهي الصغر الموصوفة هنا النفقات المتعلقة بالحمل والولادة. ويقدم بعضها تأميناً على الحياة وتأميناً بخصوص الموت (Sriram، ٢٠٠٥؛ وMgobo، ٢٠٠٨)، ولكن شبكات الأمان غير الرسمية، من قبيل جمعيات الدفن، تظل مصادر هامة لتليين الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الريفية، لا سيما

الجدول ٢
أمثلة مختارة لمنتجات التأمين الصحي الموجهة نحو المرأة

الجهة التي تقدم التأمين والبلد	المستفيدون	التفاصيل
لجنة بنغلاديش للنهوض بالريف (BRAC) بنغلاديش	أعضاء تلك اللجنة فقط أصلاً؛ ثم فُتح الباب منذ سنة ٢٠٠٧ أمام جميع أفراد المجتمعات المحلية (ولدى النساء الريفيات الفقيرات وثيقة تأمين)	سنة البدء: ٢٠٠١ عدد الأعضاء: ١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٤) (Matin وImam وAhmed، ٢٠٠٥) النتائج: لم تجدد نسبة قدرها ٥٥ من المستفيدين بعد السنة الأولى؛ وتقل احتمالات أن تكون الأسر المعيشية الأفقر على دراية بالبرنامج ومن الأرجح أن تكون الأسر المعيشية الأفضل حالا مشتركة فيه؛ ووجد بعض الزبائن صعوبة في دفع القسط السنوي؛ ورأى آخرون ممن لم يلجأوا إلى الخدمات ولكنهم كانوا مشتركين في البرنامج أنه يمثل "هدرا" (المرجع نفسه)
SKS بنغلاديش	المقترضون من SKS الذين كانوا من النساء في المقام الأول (كان الزوج وما يصل إلى طفلين مشمولين)	سنة البدء: ٢٠٠٧، ثم حدث توسع في سنة ٢٠٠٩ ليشمل الأزواج (الرجال عادةً) عدد الأعضاء: ٢١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٨)؛ وهو أمر مطلوب فيما يتعلق بجميع المقترضين الجدد أو المقترضين الذين يجددون اقتراضهم (في سنة ٢٠٠٧) (Chen وComfort وBau، ٢٠٠٨) النتائج: النساء اللائي تتراوح أعمارهن من ١٦ سنة إلى ٣٠ سنة هن الأكثر استخداما لتلك المنتجات (المرجع نفسه) سنة البدء: ١٩٩٢
رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA) الهند	أعضاء الرابطة وغير الأعضاء فيها (ولدى النساء وثائق تأمين)	سنة البدء: ١٩٩٢ عدد الأعضاء: ١١٠ ٠٠٠ (في سنة ٢٠٠٣) ثلثاهم من المناطق الريفية (Ranson وآخرون، ٢٠٠٦) النتائج: تبين أنها تقلل من تأثر الزبائن بالهزات بوجه عام، ولكن التجهيز البطيء باهظ التكلفة بالنسبة للزبائن؛ وكانت التغطية في البداية إلزامية بالنسبة لجميع المقترضين، ولكنها عندما أصبحت طوعية، انسحبت نسبة قدرها ٨٠ في المائة (McCord، ٢٠٠١)
SPANDANA الهند	المقترضون (إلزامياً، كجزء من منتجات القروض) (Sriram، ٢٠٠٥؛ والجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٤)	سنة البدء: ٢٠٠٣ (Sriram، ٢٠٠٥) عدد الأعضاء: ٨٤٠ ٠٠٠، من بينهم الأزواج (في سنة ٢٠٠٤) (الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ٢٠٠٤). وفي سنة ٢٠٠٧، كانت النساء يمثلن نسبة قدرها ٩٦,٥ في المائة من المقترضين (Mix Market، ٢٠١٠)
رابطة بور سودان لتنمية المؤسسات الصغيرة (PASED)/التعلم من أجل التمكين ضد الفقر (LEAP) السودان	النساء الأعضاء في المنظمات غير الحكومية (الحصول الفردي المنخفض التكلفة على تأمين صحي حكومي) (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩)	سنة البدء: ٢٠٠٧ (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩) عدد الأعضاء: غير معروف
شركة كينيا الاستئمانية المحدودة للتمويل النسائي (KWFT) كينيا	النساء ذوات الدخل المتوسط والمنخفض، مع خيار تغطية أفراد الأسرة	سنة البدء: ٢٠٠٨ عدد الأعضاء: غير معروف، وربما كان يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ (مجموع أعضاء الشركة) (Mgobo، ٢٠٠٨)
خدمات زيوريخ المالية والأعمال المصرفية العالمية النسائية (WWB) (عالمية)	فروع WWB (النساء الأعضاء في MFIs)	سنة البدء: ٢٠٠٩ عدد الأعضاء: ليس معروفاً بعد، ولكن شبكة WWB لديها ٢١ مليون عضو (WWB، ٢٠١٠)

بالنسبة للمرأة، التي قد تواجه فقدان جميع الأصول التي تملكها عند وفاة زوجها (Dercon وآخرون، ٢٠٠٧؛ وMapetla وMatobo وSetoi، ٢٠٠٧).

العمل على إيجاد ثقافة ملائمة وممكِّنة للمرأة

ينبغي أن تعمل جهات الإقراض وغيرها من المؤسسات المالية على إيجاد ثقافة مراعية للقضايا الجنسانية في تنظيمها كله (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وينبغي استشارة المرأة وإشراكها في المناقشات، وصنع القرار، والتخطيط، وتقديم الخدمات. وينبغي أن تكون استراتيجيات التسويق والدعاية وعمليات تقديم الخدمات مراعية للقضايا الجنسانية. وإشراك الرجل في المشاريع والمجموعات يمكن أن تكون له تأثيرات إيجابية على العلاقات بين الجنسين وأن يحسِّن نجاح المشروع، ولكنه ينطوي أيضاً على المخاطرة بفقدان التركيز على المرأة (Armendáriz وRoome، ٢٠٠٨).

وتبيِّن مجموعة كبيرة من الأدلة أن إقراض المرأة يساعد الأسرة المعيشية على تنويع دخلها وزيادته وأنه يرتبط بفوائد أخرى من قبيل زيادة تنويع سبل المعيشة، وزيادة المشاركة في سوق العمل، والحصول على مزيد من التعليم، والتمتع بصحة أفضل. بيد أنه لا يمكِّن المرأة بالضرورة، إذا لم تكن تتحكم في الأصول التي يجري تكوينها أو تجري زيادتها (Garikipati، ٢٠٠٨).

وتشمل المنتجات المصممة من أجل تعزيز وضع المرأة القروض التي يقدمها بنك غرامين من أجل شراء أرضٍ أو مسكن بشرط تسجيل تلك الأرض أو ذلك المسكن باسم المرأة، والقروض التي تقدمها مؤسسة الأسر المعيشية للائتمان والادخار في الهند من أجل الوالدين لكي يشتريا أصولاً من أجل بناتهما، مما يمكنهما من إدرار دخل وتأخير زواج بناتهما وامتلاك أصول يمكن أن تأخذها بناتهما معهن عندما يتزوجن (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩). وعلى نفس هذا الغرار، جرى تصميم طائفة من المنتجات لكي تعود بالفائدة على المرأة في المجتمع المحلي بشكل غير مباشر (Mayoux وHartl، ٢٠٠٩)، ومنها مثلاً القروض التي تقدم من أجل الأعمال التي توظِّف نساءً، أو من أجل الأعمال التي تقدم خدمات من قبيل رعاية الطفل التي تعود بالفائدة على نساء أخريات.

استخدام التكنولوجيا والقنوات المبتكرة

إن الابتكارات التكنولوجية من قبيل البطاقات المدفوع ثمنها سلفاً ونظم الهواتف المحمولة من أجل مدفوعات القروض وتحويل النقود تجعل من الأيسر بالنسبة للمرأة أن تحصل على رأس مال وذلك بالحد من حاجتها إلى الانتقال مسافات طويلة، مما يتيح لها أن تتخطى المعوقات الاجتماعية التي تقيِّد قدرتها على الحركة أو تقيِّد الأشخاص الذين يمكنها أن تتفاعل معهم (Duncombe وBoateng، ٢٠٠٩). وفي مثال آخر، أدخل بنك في ملاوي تودع فيه المدخرات الصغيرة ابتكارات تمنح المرأة سيطرة أكبر على دخلها، من قبيل استخدام بطاقة بيومترية لا تتيح سوى لحائز البطاقة أن يسحب نقوداً من الحساب، وتتيح إمكانية فتح حساب بدون بطاقة هوية، فبطاقة الهوية هذه لا تكون متوافرة لدى أشخاص كثيرين في المناطق الريفية. وقد نجح البنك في جذب أعداد كبيرة من النساء لفتح حسابات مصرفية (Cheston، ٢٠٠٧، وهو مستشهد به لدى Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠).

وقد استطاعت المؤسسات المالية في بلدان مثل البرازيل والهند وكينيا والفلبين وجنوب أفريقيا أن تقدم خدماتها إلى الزبائن الريفيين بتكلفة أقل وذلك بإجراء معاملاتها من خلال مكاتب البريد ومحطات البنزين والمتاجر، وثمة جهات كثيرة تقدم خدمات الاتصالات اللاسلكية تتيح لزبائنها تقديم مدفوعات أو تحويل أموال (البنك الدولي، ٢٠٠٧أ). وهذه المنافذ التي يسهل الوصول إليها بدرجة أكبر يمكن أن تكون مفيدة بالذات بالنسبة للمرأة الريفية التي تجد صعوبة في الانتقال إلى أماكن الأعمال المركزية.

سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق برأس المال الاجتماعي من خلال الجماعات النسائية

يمكن أن يكون تكوين رأس مال اجتماعي للمرأة وسيلة فعالة لتحسين تبادل المعلومات وتوزيع الموارد، وتجميع المخاطر، وكفالة الاستماع إلى صوت المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات. والمنظمات المجتمعية، ومن بينها الجماعات النسائية، يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتوليد رأس مال اجتماعي. وباستطاعة الجماعات النسائية، عاملة كتعاونيات للإنتاج ورابطات للادخار وجماعات للتسويق، أن تنهض بالإنتاج وتساعد المرأة على الاحتفاظ بالسيطرة على الدخل الإضافي الذي يتحقق لها، مثلما دلل على ذلك مشروع تمحور حول إنتاج تربية بضعة أنواع متعددة من الأسماك معاً في بنغلاديش. وعندما أثبت المشروع نجاحه في توفير دخل إضافي، تعززت أيضاً مكانة المرأة في إطار الأسرة المعيشية وفي المجتمع المحلي (Naved، ٢٠٠٠).

والعمل على نطاق كبير من خلال تجميع الموارد يمكن أن يساعد المرأة على تذليل بعض المعوقات التي تواجهها المزارعات. ففي كينيا، قامت المزارعات

بتجميع قطع أراضيهن وقمن بتنظيم أنفسهن من أجل إقامة رابطات ادخار وللتعامل مع السماسرة والتجار. وبهذه الطريقة، استطعن حل المشاكل التي كن يواجهنها في ما يتعلق بالحصول على أرض وائتمان ومعلومات (Spring، ٢٠٠٠). وثمة مثال باهر للعمل على نطاق كبير هو رابطة النساء اللائي يعملن لحساب أنفسهن (SEWA)، التي تأسست في سنة ١٩٧٢ في أحمدأباد بالهند. فقد بدأت هذه الرابطة كمنظمة ذات عضوية صغيرة الحجم من أجل النساء الفقيرات اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي. والآن، أصبحت الرابطة تضم أكثر من مليون عضو في ١٤ منطقة في جميع أنحاء الهند وترمي إلى تنظيم جماعات في ما يتعلق بالخدمات، والنفاذ إلى الأسواق، والحصول على معاملة منصفة. وأكبر تعاونية تابعة لها هي بنك SEWA، الذي كان لديه في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ حساب وتبلغ ودائعه نحو ١٦,٦ مليون دولار أمريكي (راجع الإطار ١٠). والرابطات والشبكات الراسخة لا يتيسر دائماً للمرأة الانضمام إليها، مثلما يدلل على ذلك مثال آخر، من جنوب غرب الصين. فهنا وجدت النساء صعوبة في النفاذ إلى منظومة الشبكات التي يسيطر عليها الذكور في ما يتعلق بالنظام الرسمي لتربية النباتات (Song وJiggins، ٢٠٠٢). ويمكن أن تكون الجماعات النسائية الصِرف وسيلة فعالة للانضمام إلى منظمات مختلطة الجِنسين أو للانضمام إلى الجماعات الراسخة.

وقد أثبتت أيضاً جماعات المساعدة الذاتية أنها وسيلة فعالة لربط المرأة بالمؤسسات المالية. وهذه الجماعات قد تعمل على مستوى القرية وتتطلب عادةً من النساء الأعضاء فيها عقد اجتماعات بصفة منتظمة. وتُجمع المدخرات من كل امرأة عضو وإما تودع في بنوك ريفية أو تُقرض لنساء أخريات أعضاء في الجماعة. وبعد أن تدلل جماعة على قدرتها على سداد القروض، تقوم البنوك الريفية عادةً باستغلال مدخرات الجماعة وبتوفير رأس مال إضافي يمكن للنساء الأعضاء في الجماعة استخدامه في أغراض زراعية (البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩). وثمة دليل على أن العمل من خلال جماعات يمكن أن يساعد المرأة على الاحتفاظ بالسيطرة على القروض التي تحصل عليها وأن يحسِّن عائدات الاستثمارات في المشاريع التي تديرها نساء (Garikipati، ٢٠٠٨).

ومع أن الجماعات يمكن أن تكون وسيلة هامة لزيادة صوت المرأة، قد يكون هناك في بعض الأحيان اعتماد مفرط على هذه الآلية. وتواجه الجماعات النسائية، مثلها

الإطار ١٠
الرابطة الهندية للنساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA)

إن الهدف الرئيسي لرابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص (SEWA) هو تنظيم النساء لتحقيق عمالة كاملة والاعتماد على النفس. ولتحقيق هذا، تقوم الرابطة بتكوين جماعات صغيرة للمساعدة الذاتية تجتمع شهرياً في حقول أو منازل النساء الأعضاء في تلك الجماعات أو في غرف مجتمعية. وتختار المزارعات الانضمام إلى هذه الجماعات لتقاسم الفوائد المتبادلة وتبادل الرأي بشأن الشواغل المشتركة ولحل مشاكلهن جماعياً. فعلى سبيل المثال، في منطقة سابركانتا في ولاية غوجارات، ساندت الرابطة المزارعات اللائي يعملن على نطاق صغير في إقامة اتحاد لهن، هو رابطة مزارعات سابركانتا، وقامت بحملة من أجل صون مستجمعات المياه في سبع قرى.

ويتضمن نهج التيسير الذي تتبعه الرابطة بناء القدرات الذي توفره المنظمات المهنية. وهذه المنظمات تدرِّب النساء الأعضاء في الرابطة على المهارات الإدارية والقيادية، وتقدم التدريب على التنظيم الذاتي وعلى العمل الجماعي لمساعدة النساء الأعضاء في الرابطة على أن يصبحن قياديات لديهن ثقة بأنفسهن. ويمثل انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى المشاركات في الرابطة تحديا رئيسياً في ما يتعلق بتقديم تدريب فعال. وتقدم الرابطة أيضاً تدريباً من أجل محو الأمية الوظيفية قائم على أساس الجماعة وييسره مدرب محلي من المجتمع المحلي. ويركز التدريب على مهارات القراءة ويتمحور حول الاحتياجات المحددة للمرأة.

والمراكز المرجعية القروية التابعة للرابطة تساعد المزارعات، من خلال جماعات المساعدة الذاتية، على تحديد الفوائد المحتملة للتكنولوجيات الجديدة، وتقييم مدى ملاءمتها، والمشاركة في عمليات التطوير التكنولوجي. وهذه المراكز المرجعية تزود المزارعات أيضاً بمدخلات جيدة النوعية، وبمعلومات عن الأسواق، وبمشورة تقنية. أما التعاونيات التابعة للرابطة فهي جهات مرخصة تقوم بتوزيع البذور وتابعة لشركة ولاية غوجارات للبذور وتقدم بذوراً جيدة في الوقت المناسب وبأسعار معقولة (أقل بما يصل إلى ٢٠ في المائة من الأسعار الموجودة في

مثل أي عملية عمل جماعي، تحديات وتكاليف. فرسوم العضوية قد تؤدي إلى عدم انضمام النساء الفقيرات من حيث الموارد، ومن شأن معايير العضوية من قبيل ملكية الأراضي أن تحول دون انضمام النساء اللائي لا يملكن أرضاً إلى تلك الجماعات كأعضاء. وقد يتداخل توقيت الاجتماعات وطولها مع المهام اليومية للمرأة. وبناء ثقة داخل الجماعات المشكّلة حديثاً قد يستغرق وقتاً كبيراً. وقد لا تكون المرأة مهتمة أيضاً بالانضمام إلى جماعة لأن الجماعة لا تعالج شواغلها الرئيسية. ويفيد Quisumbing وPandolfelli (٢٠٠٨) عن نتائج من مشروع في الفلبين شجع النساء على رصد بحيرة لتقييم ما إذا كانت أساليب صون التربة قد أدت إلى الحد من ترسُّب الغرين. ومع ذلك كانت مشاركة النساء منخفضة، لأن اهتمامهن الرئيسي كان ينصب على القضايا الصحية. وعندما بدأ المشروع في تأكيد العلاقة بين الصحة ونوعية الماء، زادت مشاركة النساء. ولذا فإن فهم الدوافع التي تؤدي إلى الانضمام إلى جماعة هو أمر أساسي في ما يتعلق بكفالة استدامة الجماعة (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ومن اللازم أن يكون لدى واضعي السياسات ولدى الأخصائيين الممارسين فهم واضح للقضية المحددة التي يحاولون معالجتها في ما يتعلق بتكوين الجماعات، وأن يدركوا أن استخدام الجماعات والشبكات غير الرسمية قد ثبت في بعض الأحيان أنه أنجح من بدء تكوين جماعات من الصفر.

ويمكن أن تكون الجماعات المختلطة الجنسين أكثر فعالية حيثما كان يلزم عمل مشترك، كما هو الحال في ما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ولكي تشارك المرأة بنشاط في جماعات مختلطة الجنسين، يجب أن تتصدى تلك الجماعات للمشاكل النسائية وينبغي أن يكون الهدف من إقامتها هو إتاحة مشاركة أكثر من فرد واحد من أفراد الأسرة المعيشية، إذا لزم الأمر (Meinzen–Dick وآخرون، ٢٠١٠). وينبغي أيضاً أن تتيح الجماعات المختلطة الاستماع إلى صوت المرأة. فقد وجدت دراسة حالة إفرادية بشأن إثيوبيا أن عقد اجتماعات مع نساء فقط أو مع عدد متساوٍ من الرجال والنساء قد أدى إلى زيادة استعداد النساء للتعبير عن آرائهن (German وTaye، ٢٠٠٨). وخصوصيات آليات الجماعات، من قبيل إدارة الأموال وتقاسم الفوائد، ونسبة المرأة في المواقع القيادية، ستلعب أيضاً دوراً هاماً في تشجيع المرأة على المشاركة.

والقدرة على تنظيم جماعات مختلطة الجنسين ستتوقف على الفصل بين الجنسين داخل المجتمع المحلي. ففي المجتمعات المحلية التي يوجد فيها مستوى مرتفع من

الأسواق المحلية). وتُبلِّغ المراكز المرجعية القروية القياديات في كل مجموعة قروية بالأسعار الحالية للنواتج، من خلال رسائل SMS المنتظمة، مما يمكّن جماعات المساعدة الذاتية من المساومة للحصول على أسعار أفضل مقابل الخضر والفاكهة التي تنتجها.

ومن بين منظمات الرابطة التي تمكّن صغار المزارعات من النفاذ إلى الأسواق تلعب شبكة التوزيع الريفية (RUDI) دوراً خاصاً. فهذه الشبكة تعمل كجهة وصل بين المزارعات والمستهلكين بتوفيرها لسكان القرى السلع التي تُستخدم بصفة منتظمة. وتُنقل الحبوب والتوابل والملح من مناطق شتى إلى مركز تصنيع وتُرسل إلى مراكز البيع. وبهذه الطريقة، توفر شبكة التوزيع الريفية منفذاً لجماعات المزارعات وعمالة للبائعات.

ويحقق النهج الذي تتبعه رابطة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص نجاحاً بالغاً لأنه عملية متكاملة. إذ يوجد ارتباط وثيق بين جماعات المساعدة الذاتية والرابطة من خلال مؤسسات الرابطة من قبيل وكالات التمويل المتناهي الصغر والتأمين ومرافق التدريب التابعة لها، وكذلك من خلال مرافق الاتصال الخاصة بها من قبيل المحطة الإذاعية للرابطة. والنهج الذي تتبعه الرابطة يخضع للمساءلة وشامل بسبب أسسه الشعبية وفعالية تقديمه للخدمات من خلال جماعات المساعدة الذاتية. وللرابطة نفوذ أيضاً بسبب تماسكها الداخلي وروابطها مع شركاء خارجيين من قبيل الإدارات الحكومية والجامعات ووكالات البحث والتطوير والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص.

وكثيراً ما تنجح جماعات المساعدة الذاتية التابعة للرابطة والبالغ مجموعها ٢ ١٤٠ جماعة في تحقيق تحسُّن جذري في حياة النساء وذلك بزيادة دخلهن وأمنهن الغذائي وبتمكينهن من اغتنام فرص جديدة. فعلى سبيل المثال، أدى إنشاء تعاونية مزارعات ساباركانتا إلى تمكين المزارعات من استصلاح ٣ ٠٠٠ هكتار من أراضي الوهاد الضيقة الشديدة الانحدار في ٧٣ قرية. وزاد الدخل من متوسط قدره ٥ ٠٠٠ روبية هندية (نحو ١١٢ دولاراً أمريكياً) إلى ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ روبية هندية سنوياً.

الفصل بين الجنسين، قد تفضي الجماعات القاصرة على المرأة فقط إلى تحقيق نواتج مرغوبة بدرجة أكبر لصالح المرأة (Pandolfelli وMeinzen–Dick وDohrn، ٢٠٠٨). ومع ذلك، قد يؤدي في بعض الأحيان استبعاد الرجال إلى نشوء عقبات لا داعي لها. فثمة مشروع يطبِّق الاستراتيجية الجديدة لكسب العيش المتمثلة في إنتاج السلطعون الطيني لتزويد الفنادق به في جزيرة أونغوجا، في جمهورية تنزانيا المتحدة، استبعد الرجال وأدى الغضب الذي نجم عن ذلك في صفوف الرجال إلى زيادة تكاليف المعاملات والمدخلات لأن النساء اضطررن إلى الاعتماد على عدد صغير من صيادي الأسماك الذكور للحصول على الزريعات والعلف (Coles وMitchell، ٢٠١٠). وينبغي للمشاريع التي تتدخل في العوامل الدينامية الاجتماعية – الثقافية المحلية أن تتجنب خيارات "التجاهل" وأن تستند، بدلاً من ذلك، في تدخلاتها إلى السياق المحدد والمشكلة الكامنة.

سد الفجوة في مجال التكنولوجيا

إن سد الفجوة في ما يتعلق بحصول المرأة على طائفة واسعة من التكنولوجيات يمكن أن يساعد على تحرير وقتها لكي تمارس أنشطة أكثر إنتاجاً، مما يُزيد من إنتاجيتها الزراعية، ويحسِّن العائدات التسويقية التي تحصل عليها، ويمكّنها من أن تختار اختيارات أفضل لنفسها ولأسرتها. وسد الفجوة في مجال التكنولوجيا يتطلب وجود التكنولوجيات الضرورية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لدى المزارعات، ويقتضي أن تكون النساء على وعي بفائدة تلك التكنولوجيات، وأن تكون لديهن الوسائل اللازمة للحصول عليها.

تهيئة تكنولوجيات وبيئات تلبي احتياجات المرأة

لقد وثّقت الفصول السابقة عمل المرأة الريفية ساعات طويلة جداً كل يوم توازن فيها بين مجموعة متنوعة من المهام المتعلقة بالإنتاج المحصولي والحيواني، والعمالة بأجر، ورعاية الطفل، والتزامات أسرية إضافية. والالتزامات الأخيرة، من قبيل إعداد الطعام وجمع الحطب وجلب الماء، تشغل مساحة كبيرة من وقت المرأة وتحد من مشاركتها في أنشطة أكثر إنتاجاً. فثمة دراسات من كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، تبين أن الأطفال والنساء في المناطق الريفية يجلبون الماء من مصدر الماء الرئيسي أربع مرات في المتوسط كل يوم ويحتاجون إلى نحو ٢٥ دقيقة لكل مرة (Thompson وآخرون، ٢٠٠١). ومن الممكن جعل الكثير من هذه المهام أقل مشقة وأقل استهلاكاً للوقت بكثير من خلال اتباع تكنولوجيات بسيطة.

والماء ذو أهمية خاصة للأسر المعيشية الريفية لأنه ضروري من أجل الواجبات الزراعية والأسرية، ولكن كثيراً ما تختلف أولويات الرجل عن أولويات المرأة في ما يتعلق باستخدام الماء. فالمرأة غالباً ما تكون مسؤولة عن جلب جميع الماء الذي يُستخدم منزلياً، أي ماء الشرب والنظافة والصحة. وإدخال مصادر للمياه في القرى يمكن أن يقلل كثيراً من الوقت الذي تنفقه النساء والفتيات في جلب الماء (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٧). فعلى سبيل المثال، أدت إقامة وإعادة تأهيل مصادر مياه في ست مقاطعات ريفية في المغرب إلى خفض الوقت الذي تقضيه النساء والبنات الصغيرات في جلب المياه بنسبة تتراوح من ٥٠ في المائة إلى ٩٠ في المائة. وارتفع معدل انتظام البنات في المدارس الابتدائية في هذه المقاطعات بنسبة قدرها ٢٠ في المائة على مدى فترة أربع سنوات، وهو أمر عُزي جزئياً إلى إنفاق البنات وقتاً أقل في جلب المياه (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

ومشاريع المياه التي تحقق أهدافاً معيشية متعددة وتأخذ في الحسبان القضايا الجنسانية على النحو الصحيح من الأرجح أن تكون مستدامة (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). ففي قرية مانزفير، في زمبابوي، مثلاً، أشرك مشروع لإصلاح آبار الحفر الرجال والنساء في عملية صنع القرار بخصوص التكنولوجيا والمواقع الملائمة لنقاط جديدة للتزود بالمياه، وتلقت النساء تدريباً على صيانة مصادر المياه الجديدة. والمشاركة النشطة من جانب النساء أكسبتهن إحساساً قوياً بامتلاك تلك المصادر؛ فقد قمن، مثلاً، بوضع نظم ادخار وفرت أموالاً لشراء قطع غيار. وكان من نتائج المشروع إصلاح عدد من آبار الحفر أكبر أربع مرات من العدد الذي كان مستهدفاً (Katsi، ٢٠٠٦).

ويمكن أيضاً أن يشغل جلب الحطب لأغراض الطهي نسبة كبيرة من وقت المرأة فضلاً عن أنه يمثل – بالمعنى الحرفي إلى حد كبير – عبئاً ثقيلاً. فالمرأة في ريف السنغال، مثلاً، تسير عدة كيلومترات يومياً حاملة أثقالاً من الخشب تتجاوز ٢٠ كيلوغراماً (Seck، ٢٠٠٧). ومن الممكن أن تؤدي إزالة الغابات والظواهر الجوية غير المواتية، من قبيل الجفاف، إلى زيادة الوقت الذي تنفقه المرأة في جمع الحطب. والمواقد ذات الكفاءة في استخدام الوقود يمكن أن تقلل الاحتياجات من الحطب بنسبة تتراوح من ٤٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب)، إضافة إلى الحد من التلوث الداخلي وكذلك من الوقت اللازم للطهي. ويمكن أيضاً للمواقد المصنوعة محلياً أن تتيح للحرفيين الريفيين فرصاً

لكسب دخل. ففي غرب كينيا، مثلاً، أدى استخدام موقد *Upesi* إلى حدوث انخفاض كبير في مستويات الدخان. وأفادت النساء اللائي استخدمت الموقد بأنهن أصبحن يوفرن نحو عشر ساعات من وقتهن كل شهر. ويوفر الموقد في استخدام الوقود بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة مقارنةً بنيران الطهي التقليدية ذات الأحجار الثلاثة ويعمِّر لمدة تبلغ نحو أربع سنوات. ومواقد *Upesi* تنتجها جماعات نسائية محلية، وتتيح للنساء الريفيات فرصاً لكسب دخل (Okello، ٢٠٠٥). وتخصيص قطع أراضٍ لزرع أشجار حرجية، والتحريج الزراعي، واتباع طرق محسنة لترييح التربة هي أمور يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإقلال من الوقت الذي يُنفق في جمع الحطب وذلك بجعل مصادر الحطب أقرب إلى المنزل. وتتطلب هذه التدابير وجود حيازة مضمونة فضلاً عن مدخلات من اليد العاملة واستثمارات لن تتحقق فوائدها إلا بعد عدد من السنوات (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب).

وتوافر أدوات زراعية ملائمة للمرأة يمكن أيضاً أن يقلل من الكدح والوقت الذي ينفق في الحقل. وكثيراً ما تكون الأدوات الزراعية التي تُستخدم على الأغلب في عمليات تهيمن عليها النساء، مثل إزالة الأعشاب الضارة أو أنشطة ما بعد الحصاد، غير مصممة من أجل المرأة. ففي حقيقة الأمر، كثيراً ما يتصور القائمون على تطوير التكنولوجيا أن التكنولوجيات محايدة بالنسبة للجنسين، ولكن المرأة تكون عادةً في المتوسط أقل وزناً وأقل طولاً مقارنةً بالرجل وقد لا تكون لديها نفس قوته العضلية (Puna Ji وSingh Gite وAgarwal، ٢٠٠٦). ومن الممكن أن تيسّر الأدوات الزراعية المحسنة أنشطة إعداد حوض البذور، والغرس، وإزالة الأعشاب، والحصاد. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة حالات إفرادية في بوركينا فاسو والسنغال وأوغندا وزامبيا وزمبابوي أن آلة العزق ذات اليد الطويلة يمكن أن تيسر عبء عمل المرأة مقارنةً بآلات العزق التقليدية ذات اليد القصيرة، ولكنها لم تكن مقبولة في بعض البلدان لأن الوقوف كان مرتبطا بالكسل (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/منظمة الأغذية والزراعة/FARMESA، ١٩٩٨). ودللت دراسة أخرى من الهند على أن النساء اللائي استخدمن آلة لنزع لحاء الفول السوداني استطعن أن ينزعن لحاء كميات من الفول السوداني أكبر بنحو ١٤ مرة واستخدمن جهداً بدنياً أقل كثيراً مقارنةً بالنساء اللائي كن ينزعن لحاء الفول السوداني يدوياً. وعند تحضير الأرض باستخدام أداة يدوية جديدة مصممة لحفر شقوق مرتفعة الحواف من أجل محاصيل الخضر، استطاعت النساء أن يضاعفن عدد الصفوف التي يكتمل إعدادها في ساعة واحدة (Puna Ji وSingh Gite وAgarwal، ٢٠٠٦). ومن ثم، ينبغي إيلاء اهتمام لاستحداث تكنولوجيات ملائمة لكل سياق على حدة فضلاً عن تحسين حصول المرأة على تلك التكنولوجيات. وإجراء دراسات استقصائية أساسية للأسر المعيشية وللمجتمعات المحلية قبل البدء في تطبيق تكنولوجيات جديدة قد يساعد على التنبؤ بالكيفية التي يتأثر بها الرجال والنساء بتلك التكنولوجيات (Quisumbing وPandolfelli، ٢٠١٠). ومن الممكن أيضاً أن تؤدي زيادة إشراك المرأة في البحوث الزراعية وفي التعليم العالي الزراعي إلى زيادة استحداث تكنولوجيا ملائمة للإناث.

والمحاصيل المحسنة ذات الغلات الأعلى والتي لديها قدرة أفضل على التكيف مع الآفات والأمراض يمكن أيضاً أن توفر العمل، بإقلالها من الوقت اللازم لعمليات زرع المحاصيل. فثمة محاصيل معينة، منها مثلاً الكاسافا وغيره من محاصيل الجذور والدرنيات، تحتاج إلى قدر أقل من العمل وتتيح مزيداً من المرونة في عمليات زرع المحاصيل. والأنواع التي تُحصد في مواسم تقل فيها الاحتياجات من حيث العمل يمكن أن تخفف من الاختناقات المتعلقة بالعمل. ويمكن لأساليب الإدارة المتكاملة للآفات أن تقلل من الاحتياجات إلى العمل ومن التكاليف في ما يتعلق باستخدام مبيدات الآفات، وأن تقلل من تعرُّض المزارعين للمواد الكيميائية الخطرة، وأن تُزيد من الغلات. أما الزراعة التي تصون التربة، أي التي لا تقوم على الحرث، فهي تقلل من العمل اللازم لتحضير الأرض ومن إزالة الأعشاب الضارة، لأن الحقل يكون مغطى بواسطة محاصيل غطائية ولأن غرس البذور يحدث مباشرةً بدون تحضير حوض البذور (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ب). ويمكن لتكنولوجيات تثبيت النتروجين بيولوجياً لتحسين خصوبة التربة، من قبيل الابتكارات في مجال التحريج الزراعي، أو البقول الحبية، أن تُزيد الإنتاجية وأن توفر العمل.

تحسين خدمات الإرشاد

إن خدمات الإرشاد هامة لنشر التكنولوجيا والممارسات الجيدة، ولكن تقديمها للمزارعات يتطلب النظر بعناية في ذلك. ففي بعض السياقات، ولكن ليس فيها جميعها، نجد أن من المقبول ثقافياً للمزارعة أن تتفاعل مع أخصائيات الإرشاد أكثر من أن تتفاعل مع أخصائيي الإرشاد. ويجب على أخصائيي الإرشاد، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، أن يراعوا احتياجات زبوناتهم والمعوقات التي يواجهنها. ويجب أن تراعي خدمات الإرشاد المقدمة للمرأة جميع أدوار المرأة؛ وكثيراً ما تكون احتياجات المرأة كمزارعة موضع تجاهل لصالح البرامج الموجهة إلى المسؤوليات الأسرية.

والاستعانة بأخصائيات إرشاد يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقديم الخدمات للمزارعات. فقد عمدت جمهورية تنزانيا المتحدة، مثلاً، إلى زيادة نسبة

أخصائيات الإرشاد بحيث بلغت ٣٠ في المائة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، لأن كثيرات من المزارعات أوضحن أنهن "يشعرن بحرية أكبر في مناقشة المشاكل معهن ... وأن أفضلياتهن من حيث الوقت تُلبى تلبية أفضل على هذا النحو" (Due وMagayane وTemu، ١٩٩٧). بيد أن هذا التفضيل ليس عاماً، ففي حالات كثيرة قد يكون أخصائيو الإرشاد الذكور المدربون على النحو الصحيح قادرين على تقديم خدمات فعالة بنفس القدر.

ويجب توعية أخصائيي الإرشاد الذكور بواقع المرأة الريفية ويجب تحسين نوعية المعلومات التي تقدّم لها. وهذا يتطلب إجراء تحليل لحالة المرأة يتسم بالدقة ويكون خاصاً بكل مكان على حدة. ومن الممكن التغلب على الحواجز الثقافية بتنظيم النساء في جماعات وربما بتوفير تدريب منفصل للمزارعين وللمزارعات. وسيتعين أيضاً أن تكون نظم الإرشاد أكثر ابتكاراً ومرونةً لمراعاة المعوقات المتعلقة بوقت المرأة وبقدرتها على الحركة. ففي حقيقة الأمر، تكون المزارعات عادةً أقل قدرة على الحركة مقارنةً بنظرائهن الذكور نتيجة للمعوقات المتعلقة بالوقت، وتقييد استخدامهن لوسائل النقل، والعقبات الاجتماعية والثقافية المحتملة التي تحول دون أن يتخطين حدود القرى التي يعشن فيها. وكثيراً أيضاً ما تكون لدى المرأة أعباء عمل موسمية قد تتعارض مع توقيت برامج التدريب الإرشادي.

وقد سعت حكومة إثيوبيا جاهدة لجعل خدمات الإرشاد التي تقدمها أكثر تجاوباً مع المرأة وذلك بتكليف مكاتبها الوطنية والإقليمية المعنية بالزراعة بأن تقدم خدمات إرشاد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المرأة، وأن تشجع المرأة على المشاركة في كل برنامج، وأن تساعد المرأة في الحصول على المدخلات الزراعية على نحو أفضل (Buchy وBasaznew، ٢٠٠٥). وقد كانت أيضاً لمشاركة المرأة في التدريب والإرشاد من مُزارع إلى مُزارع نتائج إيجابية في أوغندا (الإطار ١١).

التوسع في مدارس المزارعين الحقلية

لقد أثبتت مدارس المزارعين الحقلية أنها طريقة تشاركية وفعالة لتمكين المزارعات ولنقل المعارف إليهن. فعلى سبيل المثال، نجد أن نساء كينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة اللائي شاركن في تلك المدارس زادت احتمالات تطبيقهن للتكنولوجيات الرئيسية، بما في ذلك أنواع المحاصيل المحسنة، وتقنيات إدارة الثروة الحيوانية ومكافحة الآفات. وفي هذه البلدان الثلاثة جميعها، كانت النساء يشكلن، في المتوسط، ٥٠ في المائة من جميع المشاركين في مدارس المزارعين الحقلية واستفدن استفادة كبيرة من مشاركتهن. فعلى سبيل المثال، حقق المشاركون من الأسر المعيشية التي تتولى المسؤولية عنها إناث زيادة بنسبة قدرها ٢٣ في المائة في الدخل من الإنتاج الحيواني مقارنةً بالمشاركين من الأسر المعيشية التي يتولى المسؤولية عنها ذكور واستطاعت أن تضاعف تقريباً دخلها الزراعي الفردي. وكانت هذه المدارس من السهل أن تلتحق بها النساء فضلاً عن المزارعين الفقراء والمزارعين ذوي المستويات المنخفضة من حيث معرفة القراءة والكتابة. وقدَّر المزارعون بالذات نهج التعلم التشاركي والقدرة على إجراء تجارب عملية باستخدام التكنولوجيات الجديدة في الحقل (Davis وآخرون، ٢٠٠٩).

وعند استهداف مشاركة الإناث في مدارس المزارعين الحقلية تلعب قيود الوقت دوراً هاماً. فقد أظهرت دراسة حالة إفرادية لتلك المدارس في ما يتعلق بالإدارة المتكاملة للآفات في الأرز في سري لانكا أنها يمكن أن تستغرق ما يصل إلى ١٥ اجتماعاً يستغرق كل منها نصف يوم في موسم منفرد (Tripp وWijeratne وPiyadasa، ٢٠٠٥). والأفضليات المحصولية أو العمليات المحصولية المتعلقة بالمزارعات تحدد أيضاً مدى مشاركة المرأة. فثمة مبادرة بحثية تشاركية بشأن البطاطس في بيرو لم تجتذب إلا مشاركة ١٢ في المائة فقط من الإناث لأن النساء كن يعتبرن البطاطس محصولاً "ذكرياً". ومع ذلك، فقد كانت المشاركة عالية بحيث بلغت ٦٠ في المائة في دورات تناولت زرع مستنسخات البطاطس وحصدها وتقييمها لأن هذه المهام كان يُنظر إليها على أنها "أنثوية" (Buck، ٢٠٠١؛ وVasquez–Caicedo وآخرون، ٢٠٠١).

ومدارس المزارعين الحقلية تُنتقد أحياناً على أنها غير قابلة للاستدامة مالياً لأنها تتطلب استثمارات أولية عالية وتكاليف متكررة كبيرة. وتبيِّن المقارنات أن التكاليف تتباين تبايناً واسعاً حسب البلد والمحصول، وأن التكاليف لكل مزارع تنخفض عندما يتعلم مديرو المشاريع كيف يستخدمون مواد تدريبية محلية، ويستعيضون عن الخبراء الدوليين بموظفين محليين، ويزيدون من عدد المشاركين (van den Berg وJiggins، ٢٠٠٧). ولزيادة أثر مدارس المزارعين الحقلية على المرأة ولكفالة استدامة تلك المدارس، من المهم تدريب المزارعات على أن ينقلن بفعالية الخبرات التي اكتسبنها. فهذا سيمكنهن من أن يصبحن ميسرات في مدارس حقلية أخرى أو أن يتواصلن مع مزارعات غير مشاركات في تلك المدارس.

الإطار ١١
المرأة في برنامج لسبل المعيشة الريفية المستدامة في أوغندا[١]

للمرأة حضور بارز في برنامج لسبل المعيشة الريفية المستدامة بدأ تنفيذه سنة ٢٠٠٤ في منطقة كاملولي بشرق أوغندا. والأهداف الأساسية للبرنامج هي تحسين الأمن الغذائي والتغذية والصحة على مستوى الأسرة المعيشية وعلى مستوى المجتمع المحلي. أما الأهداف ذات الصلة فهي زيادة مصادر الدخل ومستوياته، والقدرة على تحمُّل الأزمات والهزات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وهذا البرنامج هو برنامج تعاوني ينفذه مركز سبل المعيشة الريفية المستدامة التابع لجامعة ولاية أيوا، وكلية الزراعة بكلية ماكيريري، ومنظمة 'VEDCO'(جهود المتطوعين من أجل الشواغل التنموية)، وهي منظمة غير حكومية أوغندية.

ويتَّبع البرنامج نهج تقديم التدريب والإرشاد من مُزارع إلى مُزارع، لتقديم بيان عملي ونشر المعلومات عن الممارسات الإدارية الرئيسية، ومن ذلك مثلاً: زرع الموز أو الكاسافا بطرائق تكفل الإنتاجية ومكافحة الأمراض، وزيادة خصوبة التربة من خلال تسميدها بروث الماشية، وزرع واستخدام محاصيل كثيفة المغذيات من قبيل نبتة القطيفة والبطاطا الغنية بفيتامين أ. وهو يشدد أيضاً على إقامة حدائق إكثار ومشاتل للبذور، والإدارة والتخزين بعد الحصاد، وتحسين تربية الحيوانات وإطعامها، وإدماج التغذية والصحة مع الزراعة، وتنمية المشاريع الزراعية الحرة، والتسويق، وتعزيز جماعات المزارعين.

وقد تكونت الجماعات في أعقاب عقد اجتماعات مجتمعية وكثيراً ما كانت تستند إلى جماعات المساعدة الذاتية القائمة من قبيل أندية الادخار. وتشكل النساء نسبة كبيرة من أعضاء تلك الجماعات وقادتها ومدربيها البالغ مجموعهم ١ ٢٠٠: فهن يشكلن نحو ٥٨ في المائة من العاملين المجتمعيين في مجال الإرشاد بشأن التنمية الريفية، و٧٥ في المائة من العاملين المجتمعيين في مجال التغذية والصحة، و٧٦ في المائة من أعضاء اللجان، و٧١ في المائة من أعضاء اللجنة التنفيذية.

ويقدم العاملون في مجال الإرشاد بشأن التنمية الريفية والعاملون في مجال التغذية والصحة على مستوى المجتمع المحلي تدريباً وتوعيةً لأعضاء جماعات المزارعين وغيرهم في مجتمعاتهم المحلية وخارجها، وذلك استجابة لما يتلقوه من تدريب ودعم. وقد استفاد أكثر من ٢ ٠٠٠ أسرة معيشية أخرى من خدمات التدريب والتوعية التي يقدمها هؤلاء العاملون.

وقد زاد رأس المال البشري لدى النساء، نتيجة لمشاركتهن في هذا البرنامج، من خلال التدريب ومن خلال الخبرة التي اكتسبنها في ما يتعلق بتنمية المهارات القيادية، وحسّن التغذية والصحة، وكذلك الاحترام على نطاق المجتمع المحلي لدورهن كمصادر للمعرفة الثمينة. ومن حيث رأس المال الاجتماعي، تشارك النساء مشاركة أساسية في جماعات المزارعين وفي رابطات التسويق المنبثقة. وكانت نتيجة رئيسية أخرى هي حدوث زيادة كبيرة في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية.

ويجري الآن تعميم الابتكارات التي تحققت من خلال هذه الشراكة الثلاثية الاتجاهات في منطقة كاملولي في أنشطة برنامج دعم التنمية الريفية التي تضطلع بها منظمة 'VEDCO' في تسع مناطق أخرى، لصالح ٢٥ ٠٠٠ مُزارع من ذوي الحيازات الصغيرة.

[١] قام بإعداد هذا الإطار Robert Mazur، أستاذ علم الاجتماع والمدير المعاون للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في مركز سبل المعيشة الريفية المستدامة، جامعة ولاية أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرسائل الرئيسية

- يمكن سد الفجوات بين الجنسين في ما يتعلق بطائفة واسعة من المدخلات والأصول والخدمات الزراعية. ويلزم اتخاذ خطوات كثيرة من جانب جهات فاعلة مختلفة كثيرة – الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد – ولكن المبادئ الأساسية واحدة بالنسبة لهم جميعاً، وهي: القضاء على التمييز بمقتضى القانون، ووضع سياسات واتخاذ قرارات بشأن السياسات والبرمجة تكون مراعية للقضايا الجنسانية، ومنح المرأة صوتاً أكبر في عملية صنع القرار على جميع المستويات.
- سد الفجوة في ما يتعلق بالحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الزراعية يتطلب، ضمن أشياء أخرى، إصلاح القوانين لضمان تكافؤ الحقوق، وتثقيف المسؤولين الحكوميين والقادة المجتمعيين ومساءلتهم عن التمسك بالقانون، وتمكين المرأة بضمان أن تكون على وعي بحقوقها وقادرة على المطالبة بها.
- تتطلب مشاركة المرأة في أسواق العمل الريفية تحرير وقت المرأة من خلال التكنولوجيات الموفرة للعمل وتوفير الخدمات العامة، وزيادة

رأس المال البشري لدى المرأة من خلال التعليم، والقضاء على الممارسات التمييزية في مجال العمالة، واستغلال برامج الأشغال العامة.

- سد الفجوة في ما يتعلق بالخدمات المالية يتطلب إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لتلبية احتياجات المرأة وللتصدي للمعوقات التي تواجهها ويتطلب بذل جهود لزيادة معرفتها بالشؤون المالية. ومن الممكن أن تؤدي القنوات المبتكرة والشبكات الاجتماعية إلى خفض التكاليف وجعل الخدمات المالية متاحة للمرأة الريفية بسهولة أكبر.
- يمكن أن يتيسر تحسين حصول المرأة على التكنولوجيات الزراعية من خلال برامج بحوث وتنمية تكنولوجية تشاركية شاملة للجنسين، وتقديم خدمات إرشاد مراعية للفروق بين الجنسين، والتوسع في مدارس المزارعين الحقلية.
- يمكن أن تكون الجماعات النسائية وغيرها من أشكال العمل الجماعي وسيلة فعالة لتكوين رأس مال اجتماعي وللتصدي للفجوات بين الجنسين في مجالات أخرى أيضاً، من خلال خفض تكاليف المعاملات، وتجميع المخاطر، وتنمية المهارات، وبناء الثقة. ويمكن أن تكون الجماعات النسائية وسيلة تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالمشاركة في منظمات المجتمع المدني الأخرى وفي الهيئات الحكومية.